

Publication Market Section	Al Bilad - Bahrain Bahrain Main	Circulation Page No. Size	25000 7 71 cc
----------------------------------	---------------------------------------	---------------------------------	---------------------



July 01, 2011

# الصالح: لجنة تقصي الحقائق تكريس لقيم النزاهة والشفافية



• علي الصالح

باحترام وتقدير عالميين، لما تملكه من دراية ومعرفة وخبرة معمقة في القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان، وما تتمتع به من نزاهة وأمانة واستقلال بسمعتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، مشيراً إلى

القضيبية - مجلس الشورى: أكد رئيس مجلس الشورى علي الصالح أن الأمر الملكي السامي الذي أصدره عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق في أحداث فبراير ومارس الماضيين خلال ترؤس جلالتة جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية يوم أمس الأول (الأربعاء) جاء ليعكس مدى الحرص من لدن عاهل البلاد على إرساء مبادئ العدل، وتكريس قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، ورعاية وصون الحريات وحقوق الإنسان، مشيراً إلى أنها ذلك يؤكد النهج السليم الذي تنتهجه مملكة البحرين في مجال حفظ كرامة الإنسان وكفالة حقوقه، بوصفها هدفاً كريماً وغاية سامية، منوهاً بتشكيل اللجنة الملكية التي ضمت شخصيات مرموقة تحظى

أن هذا الأمر الذي يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك رغبة جلالتة في الوصول إلى حقيقة ما حدث، وإعطاء كل ذي حق حقه، وسط إجراءات تتمتع بالشفافية والمصداقية.

وأكد الصالح أن الخطاب الملكي السامي بكلماته الضافية شكل مصدر استلهم وقوة لإرادة ومساعي الخير الحميدة الرامية إلى تعزيز اللحمة الوطنية، ومعالجة وتجاوز آثار الأزمة الماضية بتعقل وبصير؛ نظراً لما ألحقته من ضرر بالنسيج الاجتماعي، مؤكداً في هذا الإطار على أهمية ترجمة خطاب العاهل المفدى إلى عمل يستتشف الحاضر ويرسم مستقبل البلاد بسواعد أبنائها، لافتاً إلى أن المرحلة الحالية من عمر المملكة التي تستعد فيها للانتقال إلى فصل جديد ضمن مسيرتها الوطنية لبناء الدولة الحديثة عبر حوار التوافق الوطني تتطلب التكاتف والتعاون من الجميع، مؤكداً - رئيس مجلس الشورى - بأن السلطة التشريعية ستقوم بالتعاون البناء مع جميع الأطراف من أجل إنجاح حوار التوافق الوطني، وذلك انطلاقاً من مسؤولياتها الوطنية التي أكدها دستور مملكة البحرين، وتحملها للأمانة التاريخية تجاه مستقبل الوطن في الحفاظ على أمنه واستقراره وسلامة مواطنيه ووحدةهم الوطنية، مشيراً إلى أن المؤسسة التشريعية ستظل دائماً مساندة لمسيرة التطوير والإصلاح، وترسيخ مفهوم دولة المؤسسات والقانون بالتطبيق العملي عبر ممارسات وصلاحيات الغرفتين التشريعتين الشورى والنواب.